الفصل الثامن

- كانوا يعدُّون لمصر تابوتاً يليق بأمجادها، بينما الذئاب تشحذ الأنياب أثناء عملية الدفن.
- ما فتئ الرئيس السابق محمد حسنى مبارك يقول: إن بوش حليف استراتيجى، وصديق، وكان بوش يكافئ المصريين بتقديم المزيد من الدعم لإسرائيل، وعلى نفس الخطى، يسير أوباما.

obeikan.com

obeikan.com

لعبة الديموقراطية الزائفة فى عصر العولمة

بداية، لسنا ضد الديموقراطية، ولسنا ضد التعددية الحزبية، وبما أننا لسنا ضد أنفسنا فإن ماتجرى عليه الأمور تحثنا للقول بصوت جهير: كم من الجرائم التى ارتكبت فى حق شعب مصر باسم الديموقراطية؟!

باغتتنا الأسواق بعملات كثيرة مزيفة.. أعطى ذلك مؤشراً عاماً.. ثمة شىء فى حياتنا المصرية كان بلا طعم. بلا لون. بلا رائحة.. طالت ألوان الزيف قطاع الفكر والثقافة.. استعملت الاستثمارات المشبوهة فى نهب وسرقة أراضى الدولة وموارد البلاد الطبيعية، على أيدى عصابة حسنى مبارك.

تراتب ذلك بالتناغم والتنسيق مع من تصدروا أرفع المناصب ليتم على أيديهم الاستعانة بمن لا خبرة لهم. بعيداً عن التخصصات فى مجال الزراعة.. الصناعة.. المواصلات، بهدف تفشيل المؤسسات القائمة للدفع بها لتحقيق أكبر قدر من الخسائر، تمهيداً لعرضها فى أسواق المزادات والمضاربة و «التخلص منها» بأبخس الأسعار.

وهم يعدون لمصر تابوتاً يليق بأمجادها. كان لا مانع لديهم أن تنفرط من أيديهم صدقة وإحساناً على روح البلاد التى حملوها إلى غرفة الإنعاش حينئذ، تشحذ الذئاب أنيابها أثناء عملية الإعداد لدفن الماضى و الحاضر والمستقبل، بينما كل الطرق تنزح عن مكانها، وتمخر الناقلات التجارية عباب الأنهار والمحيطات، مكتظة بأسفار الحكمة والتاريخ وتماثيل ومسلات صنعها الأجداد، لتنصب على قاعدة مهيبة، فى قلب ساحات عواصم الدول التى انتهبت موارد شعبنا حتى يكتمل الفصل الدامى، وتسقط آخر حلقة من تاريخ هذا الكيان على أيدى ثورة يناير ٢٠١١.

دفعتنا برامج العولمة للتساؤل: من يؤيد الاستبداد الداخلى ومن يدعمه خارجياً؟

من يؤيد التحول الديموقراطى فى مصر داخلياً ومن يسعى لتوسيع رقعته الخارجية؟

فى شرح مسهب قدمته كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابقة فى عام ٢٠٠٥ حول تطبيق الديموقراطية فى بلاد يحكمها الاستبداد السياسى. أفصحت بأن الشعوب لا تستطيع بمفردها أن تحصل على العدالة الاجتماعية فى ظل هيمنة الطغاة والمستبدين، وهى لذلك فى حاجة إلى قوى خارجية مساعدة:

«وكى تدعم رؤيتها استعانت بفكرة «ناتان شارنسكى» التى أسماها «اختبار ميدان الحرية» والمقصود بها «إذا لم يستطع المواطن أن يعبر عن رأيه بأعلى صوته فى أكبر ميادين عاصمة بلاده فى أى قضية يراها بدون أن يخاف من أن يقبض عليه أو أن يعتقل أو يضار بدنيا، إذن هو يعيش فى مجتمع من الخوف، وليس مجتمع الحرية، وهنا تكون مسئولية المجتمعات الحرة أن تساعد هؤلاء الخائفين حتى يتحرروا من خوفهم».

وهنا أصبح محك التعايش على نحو مباشر هو: هل من الممكن أن يحدث تحول ديموقراطى بدون مساندة القوى الخارجية؟[١]

ثبت من خلال أدوات الرصد الميدانى: (من بين ٨٠ عملية تحول ديموقراطية ناجحة فى آخر ٤٠ سنة كان العنصر الخارجى مؤثراً بشدة فى ٩٠ بالمئة منها، ومن بين ٥٧ عملية تحول ديموقراطى فاشلة أو عملية ردة عن الديموقراطية كان

١- معتز بالله عبد الفتاح (ديموقراطية عربية بدون ضغوط أجنبية) مقال - جريدة الشروق، السبت ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠ ص ١٣.

العنصر الخارجى أيضاً واضح فيها بنسبة وصلت ٨٠ بالمائة بما يعنى أن حتى بقاء الاستبداد يتطلب دعماً خارجياً). وإن كانت كونداليزا رايس لم تشر إلى قيمة الفواتير التى تقدمها الشعوب نظير ذلك الدعم الخارجى!!

الحق أننا كما نفكر «نعيش»، وأكثر الأفكار حيوية تلك التى تستوفى أغراض وحاجة المجتمع، وما ينطوى على غير ذلك يبقى من المبادئ الموجهة فى غير مصلحة الأمة.

فهناك القليل من الأفكار العامة التى تسهم كثيراً فى أنشطة مثالية ومبدعة، وفيها من تفجيرات الطاقة الإنسانية ما يصلح لأن يكون مثالاً يحتذى (فى مجتمع بأكمله طوال فترات مترامية من الزمان):

«فقد كان الرق مثلاً فى العالم القديم فكرة يرضى عنها المجتمع الإغريقى الرومانى. وقد كان العمل بهذه الفكرة أساساً يقوم عليه ذلك المجتمع. أما فى العالم الديموقراطى الحديث فهناك فكرتان أخريان أساسيتان هما:

الحرية وتكافؤ الفرص، وكلتا وجهتى النظر، القديمة والحديثة بكل ما تنطوى عليه كل منهما من أساس مثالى مغاير، قد نجمت عن توجه مغاير فى طريقة تناول جانب هام من جوانب الحياة الإنسانية: كالصناعة، والثقافة والسياسة، والتجديد والدين».(٢)

والشاهد أن الديموقراطية أخذت فى بلادنا توجهاً مغايراً غير صحيح، أبسط ما يقال فيه إنه لا يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، منذ أن استبدل الحكام فى سبعينيات القرن الماضى الملابس العسكرية، وخلعوا على أجسادهم الملابس المدنية تمشياً مع أغراض الليبرالية ومتطلبات العصر المدنى ولكى يطيلوا من

(٢) أ.هـ. جونسون (فلسفة وايتهد.. فى الحضارة) ترجمة د. عبد الرحمن ياغى. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٦٥ ص ٥١ و٥٢.

سنوات أعمارهم فى مقاعد الحكم رفعوا شعار: تحيا الديموقراطية.

فاجأ الرئيس المؤمن الشعب برغبته الشخصية فى إقامة المنابر الوطنية تمهيداً للخروج من عباءة شمولية الحكم الناصرى، لأجل الانفتاح على الغرب المستثير للعاب السادة، والمحرك لشهوة الكلام على شاشات التليفزيون، ومع الظهور المستمر تحت أضواء عدسة التليفزيون الملونة زعم بأنه يدشن فى مصر عهداً لدولة المؤسسات والقانون، وأنه لم يعد فيها ديكتاتور يحكم شعبها!!

كانت فكرة الديموقراطية هى المفتاح الذى أراد أن يفتتح به عهداً جديداً مع الغرب بعد عقود من الخلافات معه، ولكى يحظى بدعم منه شرع فى إقامة ديكور من عدة أحزاب قزمية أعطتها أجهزة الدولة رخصة تسمح لها بالحركة فى الحيز المحدد لها سلفاً، حتى باغتت العولمة الجميع، فأصبحت كل الكيانات المصطنعة قابلة للتفكيك والتفتيت، وهى فى الأصل مصابة بلين العظام، وأوجاع المفاصل، بينما كانت رياح العولمة تثير حولها غبار الاختلاف والاتفاق:

« فإن كثيرا من التطورات لم تعد ترتبط بقرارات أولئك الأفراد ممن حملناهم مسئولية السياسة فى بلدنا بعد أن وقع عليهم اختيارنا فى الانتخابات، ويوضح التعبير بجلاء أننا نشعر بأنفسنا رهينة لنظام عالمى له قوانينه الخاصة به ويحرمنا من إمكانات وضع سياستنا الوطنية ».(٣)

تجلى ذلك من أول صفحة فى كتابها. أنه كلما أبدت مصر موقفاً لا ترضى عنه إسرائيل، أو يتناقض مع مصالح الغرب، هبت الولايات المتحدة الأمريكية معلنة عن تصديها لكل ما هو مشروع من حقوقنا، وهى تلوح فى وجوهنا باستعمال سياسة السندان والمطرقة.

---

(٣) نورمان فان شربيرغ (رفض العولمة.. الأقوياء سيزدادون قوة) ترجمة حسين عمران، مكتبة العبيكان الرياض- طبعة أولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ ص ٧.

ولأن معظم من يحكمون هذه الأوطان ليس فى مكوناتهم طاقة للمواجهة فقد آثروا غض البصر عن كل الانتهاكات التى أضرت بمستقبل البلاد، وإذا اعترتهم النخوة والشهامة العربية فكروا أن يكون لهم موقف إيجابى يراعى مصالح الشعب. سرعان ما يعود سادة العولمة إلى سياسة السندان والمطرقة.

أحياناً استعملت هذه الأداة للضغط على من يماطلون فى الاستجابة لمتطلبات «الديموقراطية» وحاجة الشعوب إليها، وإذا تلكأ أحدهم أو نشّف رأسه، فتحت له أمريكا جبهة القلاقل فى الداخل. لكى يفتح الباب على مصراعيه، ومنافذ البحر والبر والجو أمام جحافل الشركات متعددة الجنسية، وتسريع خطوات إلغاء التخطيط والحواجز الجمركية، والتأكيد على رفع الدعم عن السلع الضرورية، لأن هذا حسب التعريف العولمى (يضر بالتنمية!).

وكانت مصر سباقة فى هذا المجال، ومن أوائل الدول فى منطقة الشرق الأوسط التى انصاعت لهذا النهج فباعت شركات القطاع العام وقامت بتصفية القاعدة العمالية التى تقام على أكتافها النهضة الصناعية وأحالت العمال للتقاعد فى سن مبكرة.

وتأسست على أشلاء هذ الواقع عدة مشروعات لشركات أجنبية أو مجهولة الهوية (يكون المشترى مجهول الهوية) تحت مسمى الخصخصة، واستهدفت منذ نشأتها إلغاء دعم السلع للفقراء ومحدودى الدخل، وتسميه تثبيتاً اقتصادياً، وفى الوقت الذى تضرب به الصناعات المحلية تقوم بإغراق البلاد بالسلع الاستهلاكية المستوردة (وتسمى ذلك تكيفاً شكلياً).

كل ذلك كان يصب فى خدمة الصهيونية العالمية، فعندما نطالع ما كتبه شيمون بيرز فى كتاب: «الشرق الأوسط الجديد» نراه يؤكد فيه أن مشروع الشرق أوسطية: «ما هو إلا الخطوة الأولى فى طرق العولمة الشاملة التى هى

بالأساس أمريكية، وهى بالفعل صهيونية».

وفى مطبخ العولمة مشروعات وصياغات وتشكيلات لكيانات لدول لم تكن لها خطوط جغرافية على خارطة العالم، مع الاهتمام الزائد بإبراز اللهجات المحلية على حساب اللغة العربية عملاً بمقولة «هنتنغتون»: (الشعوب والدول ذات الثقافة المشتركة تأخذ فى الإلتقاء، والشعوب والدول ذات الثقافات المتباعدة تأخذ فى التباعد).

نستبين من خلال هذا الطرح موقف أوروبا المعيق لإنضمام تركيا للأسرة الأوروبية، لأنها – صراحة – لا تريد بينها دولة إسلامية يحتك جلدها بجسد أعضاء الاتحاد الأوروبى، غير أن ذلك لا يدفعها إلى الحيلولة دون إفساح المجال للعب دور مؤثر فى تركيا وفى غيرها من أسواق العالم، مع العلم أن الشركات متعددة الجنسية لا تتحمل بمفردها أعباء هذه السياسة.

«بل تعاونها مؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة فى ميادن التنمية الثقافية، ومنها أجهزة المخابرات فى الدول الكبرى، ومنها وسائل الإعلام والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة، وكل هذه الوسائل لا تدخر وسعاً فى تجنيد مفكرين، وكتاب يروجون للعولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضى التى يجب إهمالها ونسيانها».(٤)

عندما مضت العولمة فى سعيها، وجدت «الديموقراطية» تفتح لها الأبواب على إتساعها فشكلا معاً فريقاً لإدارة أوراق اللعبة الجهنمية التى كان جورج بوش ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس يستعملانها دوماً للضغط على الحكومة المصرية،

(٤) جلال أمين: (العولمة) «اقرأ» سلسلة ثقافية شهرية، العدد ٦٣٦، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٨ ص ١٦.

كلما أبدت نوعاً من التصلب فى موقف تراه الولايات المتحدة الأمريكية، لا يخدم المصالح الصهيونية، وكان حسنى مبارك لا يكف عن القول بأن بوش صديق وحليف استراتيجى.

وكان بوش يعبر عن حبه للرئيس والشعب المصرى ويقدم النصيحة: لكى تنهض مصر من كبوتها، عليها قبل أى شىء أن تتخفف من أعباء اللغة العربية وما تكتنزه من مفاهيم فكرية لا تساير المستجدات العصرية.

يضيف بوش مؤكداً على صحة مزاعمه بقوله: إن اللغة المقدسة لم تستطع أن تلم شمل العرب، أو تجمعهم فى كيان اقتصادى واحد ولن ينقذهم من هذه الفواجع إلا بممارسة الديموقراطية.

دعوة صريحة لإسقاط الهوية العربية عنا، فمعنى التخلى عن لغتنا أن نخلع عن أجسادنا أرواحنا وننسى أننا أصحاب دين ورسالة.

ومع الديموقراطية السالبة اضطرنا بوش للوقوف فى حالة من الحذر والتوجس، ولن ينجينا منها – إذا أراد الحكام لشعوبهم الحياة – سوى أن يقلعوا قبل أى شئ آخر عن قمع الرأى الآخر، وعن تصور الثقافة العربية وكأنها شر مبين يتهدد مستقبل بقائهم على مقاعد الحكم، ومع أهمية التركيز على حلقات الخصوصيات الثقافية يُستولد التنوع الذى يثرى الوجدان ويحقق صمود الأمة، ويعصمنا من الغرق والذوبان فى ثقافة العولمة.

«إن على الثقافة العربية أن تبدع نصوصاً جديدة فى الفكر والثقافة والأدب والعلوم، وأن تنتج برامج ومواد إعلامية مفيدة تربى الشباب على القيم العربية والإسلامية، وترسخ فى نفوسهم الوطنية وحب الفداء والتضحية من أجل تراب الوطن العربى كله وتنمى فيهم روح الإبداع والتطور، وأن تضيف إلى التراث القديم والتراث العربى والإسلامى مجموعة من النصوص، لا أن تنحصر فيما

تنقله وتؤوله».(٥)

مهما يكن من شيء فإن أحداً من هذه العوامل لا يمكن إهماله أو غض الطرف عنه، مع ضرورة الابتعاد عن الذاتية المفرطة في الأنانية غير الشريفة في عملية العمل الإبداعي حتى يمكن التحصن بعقيدة المؤمنين في مواجهة انقسام الجدل حول العولمة وشرورها، بين مؤيد «منتدى دافوس» الذي ينظمه سنوياً زعماء الرأسمالية في العالم، وبين «المنتدى الاجتماعي» الذي يحتشد فيه خصوم العولمة، وكان من الطبيعي أن يكون لهؤلاء وهؤلاء دعاة ومفكرون:

«فهناك أولا تجليات في سياسة العولمة تتمثل في توحيد السوق العالمي الإقتصادي وفتح المجال واسعاً عريضاً أمام الإستثمارات الاقتصادية وإلغاء صور الدعم والنفاذ إلى الأسواق الوطنية. وتصفية شركات القطاع العام من خلال برامج الخصخصة. وفرض الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تحرير سوق الدول النامية. واستخدام صندوق البنك الدولي لفرض برامج التكيف الهيكلي».(٦)

هذه البرامج عبارة عن مصائد في خدمة سياسة العولمة، أما الادعاء بـ«فرض الإصلاح الاقتصادي» فإنه لغة تتناقض مع «تصفية شركات القطاع العام» وأن المستفيد من «تحرير سوق الدول النامية» هي الشركات متعددة الجنسية، ومن الأغاليظ والأكاذيب المفضوحة الادعاء بأن العولمة تهتم بتحويل العالم إلى نوع من البشر تصاغ حياته على شكل واحد من الثقافة الكونية الجديدة في نسق عالمي يحكم سلوك البشر في كل مكان وتهدف إلى تحقيق ضرب من ضروب التوحيد الثقافي في كل مكان في العالم.

إننا- كشعوب نامية - مستعدون وغير مستعدين لأن تلتقفنا شراسة أنياب

(٥) د. حسن حنفي (كبوة الحضارة والإصلاح والنهضة ومستقبل العرب) الراية ٢٢/ ٦/ ١٩٩٧.

(٦) سيد ياسين (التطرف الأيديولوجي وتعويق نمو الديموقراطية) الأهرام. الخميس. مقال، جريدة الأهرام ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ ص ١٢.

شبكة الاستعمار العولمى، وهى تجدد جلده، وتستبدله مع كل ثورة فى التقنية، وارتفاع مستوى ومعدلات الإنتاج، من خلال مفهوم بلغ عند دعاتها حد اليقين: «بأن الصراع بين اليسار واليمين قد انتهى، وإن أى صراع فى المستقبل يتم ضمن تسليم بديهيات قوانين السوق الرأسمالية». ومن أبرز هذه النتائج:

«أن العولمة ساهمت فى تعميق اللامساواة القائمة فى المجتمعات عبر تغيير جذرى فى سوق قوة العمل وأدت اللامساواة بين قطاعات إجتماعية كبيرة إلى إحياء لسياسات الهوية، لقد أضعفت العولمة الدولة القومية وحدودها، وأحيت الانتماءات الجزئية فى داخلها وتعاطفت معها».(٧)

وشجع ذلك العولميون على التأكد بأن الماضى ذهب بلا رجعة منذ أن عصفت البيروسترويكا والجلاسنوست (المكاشفة وإعادة البناء) بأركان الدولة السوفيتية التى كانت تعول عليها الدول العربية فى صراعها المزمن ضد الصهيونية:

«ومن المفارقات العجيبة أن نشهد كتاباً ومثقفين مرموقين كانوا محسوبين على اليسار أو كما درج تسميته بيسار اليسار الذين أصبحوا دعاة للشرق أوسطية وأكثر تحمساً لانهمارات العولمة سواءً من خلال بعض الإصدارات مثل كتاب «عرب وشرق أوسطيون أيضاً» أو الموتمرات «مؤتمر مدريد وكوبنهاجن» أو من خلال الترويج لجمعيات السلام المشبوهة والدعوات المتكررة فى قبول الآخر، ودون أن يكلفوا أنفسهم عناء دراسة وتحليل استراتيجيته وأهدافه، وتحالفاته وأسباب وجوده فى قلب الأمة العربية».(٨)

---

(٧) عزمى بشارة (من يهودية الدولة إلى يهودية شارون) دارسة فى تناقض الديموقراطية الإسرائيلية، دار الشروق - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥ ص ١٨١.

(٨) د. محمد على حوات (العرب والعولمة).. شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولى، طبعة أولى ٢٠٠٢ ص ٣٨.

من لهم مصالح فى برامج الشرق أوسطية ولعبة الديموقراطية الزائفة يرون تأسيس مستقبل حياتهم على التعاون الإقليمى لقيام سوق شرق أوسطية، ولم يفكروا فى تغذية التيار القومى بدعم فكرة سوق عربية مشتركة فى عالم يتجه إلى الاحتشاد للسيطرة على العالم العربى.

وعلى درب العشوائيات. يبان للعيان التصرف المعشّى البصر.والمصاب بعماء البصيرة فى موقف واحد من حكام العرب اشترى فى يناير ٢٠١١ أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، لكى ينقذها من حالة الكساد، ويخرجها من نطاق حزام الأزمة المالية العالمية: التى أصابت المؤسسات المصرفية والتجارية بالانهيار.

١٦٠ مليار دولار ثمناً لأسلحة لو كانت قيمتها تحولت إلى الشعب العربى فى شكل مشاريع تنموية بدلاً من إلقائها – حتى الصدأ – على رمال الصحراء.. ألم يكن ذلك فيه النفع والاستفادة من طاقة الشباب الذين يعانون البطالة والغلاء؟ ثم أليس من السفه أن يبلغ المتوسط العربى للإنفاق العسكرى ١٦٪ سنوياً؟

الأدهى من ذلك أن هذه الأسلحة لا توجه إلى العدو الرئيسى الذى لم يسأل أحد من هؤلاء الحكام عن أسباب وجوده فى قلب الأمة العربية، إنما هى توجه عادة لقمع الشعب، أو تصوب فى اتجاه دولة عربية شقيقة.

ولأول مرة، لم يعلق أحد من قادة الكيان الصهيونى على صفقات الأسلحة الأمريكية ذات التريليونات مما أوسع للريبة بابا، يفضى إلى مؤشرات من التفاهم السرى بين هؤلاء وبين دول القمع فى المنطقة العربية لوأد أى قوة تناهض مصالح الصهيونية، وجاء عدم الاعتراض لأن لهم مصلحة أخرى فى أن يُسنفد قيمة النفط العربى فى كم من الأسلحة التقليدية التى لا ترهب إسرائيل، وفى ذات الوقت فإن لهم عوائد مادية وحصة تشبع نهمهم من هذه المبيعات.

والحاصل.. يتكالب علينا أكلة السحت وسارقو الأوطان الغربية، والناشطون على ضوء ما يدعيه هنتغتون فيما يتعلق بالهويات المتعددة: (يمكن أن تتنافس مع بعضها أو تقوى بعضها)، دون أن يفصح عمن سيدفع فاتورة التقوية هذه، ولحساب من تذهب، فعبارته مخادعه وتريب، لأن المنافسة تكون عادة بين فرقاء، أو بين جماعات يكونوا على مستوى متقارب، فى الدخل، فى التعليم، فى الصحة. إلخ.

فهل يمكن لدولة مثل جيبوتى، والصومال، وجزر القمر أن تنافس دولة فى حجم قطر الإقتصادى؟

أو هل يمكن للدول العربية بديونها التى تتجاوز التريليونات لمصلحة البنك الدولى أو صندوق البنك الدولى أن تدخل حلبة المنافسة المعولمة التى تدار شئوونها بمعرفة دولة القطب الواحد؟

إن إشكالية الخطاب تتجذر فى المفاهيم السياسية والاقتصادية، ولكل حسب وضعه المادى والتقنى، ولا شك أن لذلك تأثير على اتخاذ أى قرار حتى ولو كان بإجماع دول الجامعة العربية، فمعظم القرارت التى صدرت عنها بالإجماع الشكلى، لم تستطع – لخبائث النفس – أن تُفَعل وتأخذ صفة الإلزام، طالما أن سادة الأنظمة، وقد ثبت أنهم يقولون بألسنتهم، وعلى صفحات الجرائد ما ليس فى قلوبهم، وليس كالمطروح جدلاً بينهم وبين العدو الصهيونى فى سرية.

وإذا كنا مهمومين بتقييم العمل السياسى، أو الحزبى، ونقض الأعمال التى تمخضت عن الإدعاء بالديموقراطية، فنحن لا ننطلق من رؤية البديل الواحد، إما كذا، وإلا فهو كذا (بل نوازن بين الفاضل والأفضل والمفضول، وبين الحسن والأحسن، وبين السيئ والأسوأ).

ففى مصر فى مطلع التسعينات طورت المنظمات الإسلامية شبكة متوسعة

من التنظيمات، والتى فى تعبئتها للفراغ الذى تركته الحكومة، قدمت الخدمات الصحية أو الضمانية، والتعليمية وغيرها من الخدمات، إلى كثير من فقراء مصر بعد زلزال القاهرة ١٩٩٢ (كانت هذه التنظيمات على الشوارع تقدم الطعام والأغطية بينما تباطأت جهود المساعدات الحكومية). فى الأردن اتبع الإخوان المسلمون بوعى سياسة التطوير «البنية التحتية الاجتماعية والثقافية لجمهورية إسلامية» وفى هذه الدولة الصغيرة ذات ٤ مليون نسمة، كانت تلك الجماعة تدير مستشفى كبيراً، وعشرين عيادة طبية، وأربعين مدرسة إسلامية و١٢٠ مركزاً إسلامياً لتعليم القرآن، على الجانب القريب فى الضفة الغربية وغزة أسست التنظيمات الإسلامية وأدارت «اتحاد طلبة، منظمات شبابية، وجمعيات دينية واجتماعية وتعليمية» بما فى ذلك نظام للقضاءوالتحكيم الإسلامى».(٩)

وبالنظر والتأمل فى ثلاثية التاريخ: الماضى.. الحاضر.. المستقبل، نرى الحركات الإسلامية تمضى فى صعود يقابل بالصدود والنكران من التيار العلمانى المهتم بمشروع التحديث الغربى فى السياسة والاقتصاد، ولهؤلاء فى وسائل الإعلام الرسمية نوافذ يطلون منها على ما يعضد توجهات ثقافة العولمة.

إن الأوضاع العربية برمتها، ومصر تشكل أحد أضلاعها ترهص بميلاد فجر جديد، ولأجل أن يكون فجراً صادقاً، لا يجوز إسناد الثقة المطلقة فى عمليات التغيير إلى الأحزاب القائمة، لأن معظمها أحزاب مصنوعة من فترينات ديكورية، نشأت غالبيتها فى خدمة أهداف الفساد، وليس لديها أدنى ارتباط بالقوى التى تريد أن تولد على قاعدة جماهيرية، لا ترضى إلا بالثورة على الأوضاع الراهنة بديلاً.

●●●●●●

(٩) صموئيل هنتنجتون (صدام الحضارات) وإعادة بناء النظام العالمى، نقله إلى العربية د. مالك عبيد أبو شهيوة ود. محمود محمد خلف. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط أولى ١٩٩٩ ص ٢١٨ و٢١٩.